

إعادة ترميم هذه الآثار- بعد تعافي لبنان من تلك الحرب- إلى كسر خزينة الدولة بدّين عام يذوق 50 مليار دولار، ولم تعد تذخر بكل طرزها وزخارفها كما كانت عليه قبل الهدم، وما زال الشعب اللبناني يحاول دفع مستحقاته للبنوك الدولية.

وهذه دعوة إلى جميع الشعوب العربية ليكفوا عن الاقتتال، وعدم تحويل بلادهم إلى مرعى للمنظمات الإرهابية والمافيا المنظمة الإسرائيلية التي تسعى لتدمير حضاراتهم وأسباب نشوئهم، لتتفرد- فيما بعد- ببلادهم وتسيطر عليها بحجة فك الصراع والاقتتال الدائر فيما بينهم، وليحافظوا على مواقعهم الأثرية بعيدة عن مواقع الاقتتال، لأن الهدم أسرع من البناء، وترميم ما يدمرونه اليوم يحتاج إلى عشرات السنين لترميمه وإعادته، وسيدفعون ثمنه من عرقهم وتعبهم ودمائهم فقط، فضلاً عن ضياع هويتهم، فلتعتبروا من مصائب غيركم لعلمك تهتدون.

وفي العدد القادم- إن شاء الله- يتبع بالجزء الثاني (كيفية المحافظة على تراثنا العربي- الشرقي الإسلامي)، وأسباب الصراع الثقافي وأثره على تهديم المواقع الأثرية من قبل هجمة التمدن الحديثة، والخطط الهندسية غير المدروسة من قبل الحكومات العربية.

الباحثة: آمال عرييد

رحى المعارك فيها.

## اتفاقية «لاهاي» الدولية لحماية الممتلكات

الثقافية 1954م

نشأت اتفاقية «لاهاي» العالمية لحماية الممتلكات الأثرية في الحروب، وفي حال وقوع أي نزاع مسلح داخل بلد واحد أو بين بلدين أو أكثر. كما نشأت عدّة هيئات ومنظمات دولية لحماية المواقع التاريخية والأثرية من التدمير أو التلف أهمها:-

- 1- الهيئات التاريخية والمواقع الأثرية
- 2- المجلس الدولي للمباني والمواقع الأثرية ICOMO
- 3- المجلس الدولي للمتاحف الدولية ICOM
- 4- المركز الدولي لحماية الممتلكات الثقافية وترميمها- روما CCROM

ومن المعروف أن هذه الهيئات لم تستطع أن تمنع أي تدمير للمعالم الأثرية رغم نداءاتها المتكررة لوقف القتال والتخريب للمواقع الأثرية، وهذا ما حصل سابقاً في لبنان إثر الحرب الأهلية في عام 1975م والتي استمرت سنوات طوال، وأدت إلى تدمير معالم أسواقها الأثرية، والتي تضم حقباً تاريخية لبان ومعابد وكنائس ومساجد لمختلف الحضارات الإغريقية والفينيقية والرومانية، عدا المباني الإسلامية والمسيحية وما يحتويها من معالم تاريخية لحقبتهما التاريخية، وأدى

الشرطة، وتمكّن اللصوص من سرقة قطع أثرية مهمّة، رغم أن هيئة الآثار استطاعت إرجاع معظمها بجهود الدكتور «زاهي حواس» رئيس هيئة الآثار حينها 2011، إلا أن مافيا الآثار استطاعت تهريب قطع أثرية مهمّة إلى خارج البلاد، خاصة إلى إسرائيل، بقطع أحد التماثيل الفرعونية إلى نصفين لاستطاعة تهريبها، ممّا عرضها للتلف، برأي أحد المسؤولين الإسرائيليين، كما استطاعت مراكز الأمن العام في مصر 2012 من ضبط أكثر من 749 قطعة أثرية مسروقة من المجمع العلمي (كتب ومخطوطات نادرة) وأباريق إسلامية ومسكوكات، و729 قطعة (بيزنطي، يوناني، روماني، مملوكي، عباسي وعثماني وغيرهم).

سوريا: أكثر البلاد تعرّضاً لتخريب وتدمير الآثار في فوضى الربيع العربي، الذي تحوّل فيها إلى آلة للقتل والدمار، إثر صراع دام بين النظام والمعارضة، ساحقاً الحجر والبشر ومعظم الآثار التاريخية التي أخذت سنين طويلة لترميمها وتحسينها لتنمية الاقتصاد السوري وتحسينه سياحياً، فقد تعرّضت للتدمير معالم مدينة «حماة» الأثرية، وأحيائها القديمة، وثلاث مواقع مدرجة على هيئة التراث العالمي في الرستن وحماة.

وكشف الكاتب البريطاني «روبرت فيسك» عن عملية منظمة لسحق آثار سوريا القديمة، وذلك في تقرير لصحيفة الإندبندنت البريطانية.

● والآثار التي دمرها قصف الطائرات الحربية بالصواريخ هي كالآتي:-

(القلاع الصليبية، الكنائس والفسيفساء الرومانية، المساجد القديمة)، كلها تعرّضت للقصف والتدمير، كما تعرّض «متحف حلب» للحرق والسلب والنهب لمعظم محتوياته الأثرية النادرة والتي لا تقدر بثمن، وكذلك (قلعة الحصن، وكنيسة صليبية داخل القلعة، والمعبد الأشوري في «تل شيخ حمد» وقلعة المضيق)، كما نهب الفسيفساء الرومانية، وكذلك آثار في منطقة السويداء، ونجحت مافيا سرقة الآثار من تهريب مجموعات أثرية نادرة وبيعها خارج البلاد، حيث أغرقت أسواق الأردن وإسرائيل وتركيا بالقطع الأثرية السورية المسروقة، كما تعرّضت منطقة «تل كلخ- رأس شمرا» الأثريتين إلى العبث بمحتويات مكتبة «أوغاريت الرقمية» وسرقة الآلاف من محتوياتها التي تؤسس لحضارة بلاد الشام وتعود لآلاف السنين ولحقبه حضارية مهمّة لمعرفة منشأ حضارتنا. رغم ما وجهته «منظمة اليونسكو» من نداءات إلى الطرفين لوقف تدمير المواقع الأثرية في بلادهم في مدينتي «حلب وحماة» الأثريتين، وفي درعا وجرمانا والسويداء وغيرها من المدن التي تدور

